



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

"المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى"

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الأردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

نسرين الرواشدة

حزيران 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (المحاصيل الحقلية والزراعية الأخرى)
- 4..... مقدمة
- 5..... أهم مؤشرات قطاع المحاصيل الحقلية والزراعية الأخرى

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1): تعريفات
- 7..... جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع المحاصيل الحقلية والزراعية الأخرى ضمن القطاعات الاقتصادية
- 8..... جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المحاصيل الحقلية والزراعية الأخرى
- 10..... جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المحاصيل الحقلية والزراعية الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي
- 11..... جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المحاصيل الحقلية والزراعية الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 9..... الشكل (1): أهم مدخلات ومخرجات قطاع المحاصيل الحقلية والزراعية الأخرى
- 12..... الشكل (2): مدخلات قطاع المحاصيل الحقلية والزراعية الأخرى حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى)

بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي 1.57%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى في الإنتاج الكلي 0.88%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى 28.7% ضمن القطاعات الزراعية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى في الصادرات الوطنية 0.08%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى في تعويضات العاملين 0.15%.
- كان قطاع البيض والدواجن القطاع أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى.
- كانت منتجات قطاع خدمات الاعمال (المحلية) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى نسبة إلى استهلاكه الوسيط.
- كانت منتجات قطاع المحاصيل الحقلية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى نسبة إلى استهلاكه الوسيط.



جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة

يعتبر قطاع الزراعة ركيزة أساسية للتنمية بأبعادهما الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتمثل الجانب الأهم من حيث مساهمته في التنمية الاجتماعية والحد من الهجرة إلى المدن وتوفير فرص العمل لسكان الريف والبادية وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمعات الريفية، إضافة إلى تعزيز دور المرأة في العملية الإنتاجية. كما ويعتبر قطاع الزراعة من أكثر قطاعات الاقتصاد الأردني ارتباطاً بالموارد الطبيعية التي ستكون عرضة لتراجع في خصائصها وإمكاناتها الإنتاجية إذا أهمل استغلالها بصورة متوازنة ومستدامة.

وعليه، فإن الاهتمام بقطاع الزراعة هو ضمن قائمة أولويات التنمية الشاملة لدى أصحاب القرار السياسي والتنموي فكل الظروف مهيأة لها فالأردن يمتاز بأوضاع مستقرة ولديه البنية التحتية المتكاملة.

ولإدراك أهمية وضع سياسة زراعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الزراعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه، فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف، لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية لعام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 6 قطاعات فرعية تمثل قطاع الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداةً؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات ورسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع الزراعة والمتمثل نشاطه في زراعة الحبوب والمحاصيل الأخرى غير المصنفة في مكان آخر، بالإضافة إلى الحراثة وقطع الأخشاب وأنشطة الخدمات ذات الصلة/ إنتاج الفحم من الحطب وتشجير جوانب الطرق.

أهم مؤشرات قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الزراعية في الناتج المحلي الإجمالي 5.45% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي 1.57% محتلاً بذلك المرتبة 19 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة القطاعات الزراعية 5.08% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى المرتبة 30 من بين أعلى القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.88%، والمرتبة 4 من بين القطاعات الزراعية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 17.30%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الزراعة

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى 28.7% ضمن القطاعات الزراعية محتلاً بذلك المرتبة الثانية.

المساهمة في الصادرات الوطنية

بلغ مجموع الصادرات الوطنية للاقتصاد الأردني ما يقارب 6 مليارات دينار أردني. وتوزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الصادرات الوطنية بنسبة 3.9% للقطاعات الزراعية والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية و 96.1% لباقي القطاعات الاقتصادية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

احتل قطاع منتجات المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى المرتبة 58 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.08%، واحتل المرتبة 5 من بين القطاعات الزراعية مساهمة في الصادرات الوطنية والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 2.00%.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 2.7% للقطاعات الزراعية و 97.3% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى المرتبة 58 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.15%، والمرتبة 5 من بين القطاعات الزراعية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 6 قطاعات فرعية بنسبة 5.69%.

جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى
الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددتها 81
الناتج المحلي الإجمالي	19
الإنتاج الكلي	30
الصادرات الوطنية	58
تعويضات العاملين	58

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات



جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى:

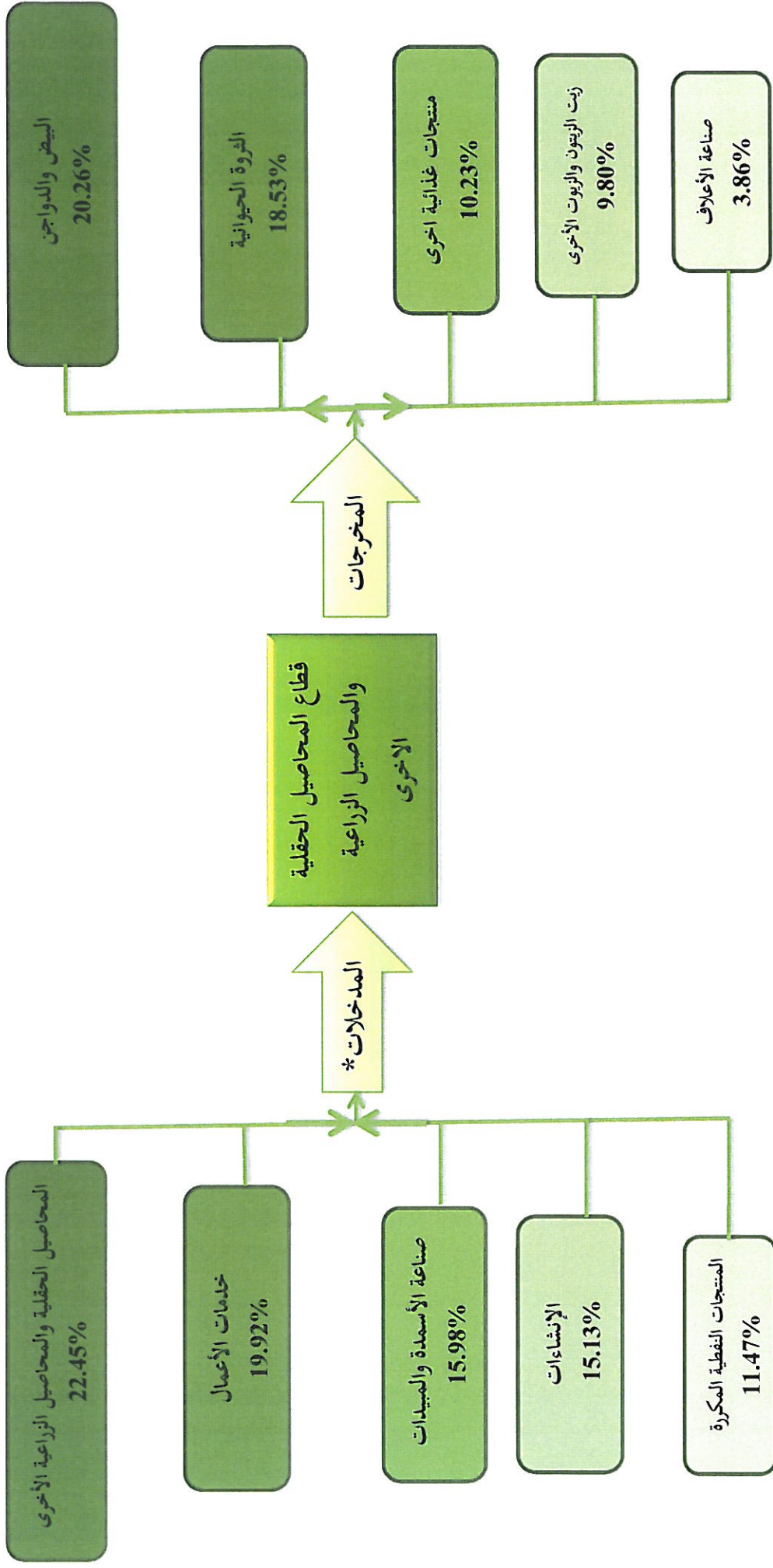
الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	البيض والدواجن	20.26
2	الثروة الحيوانية	18.53
3	منتجات غذائية أخرى	10.23
4	زيت الزيتون والزيوت الأخرى	9.80
5	صناعة الأعلاف	3.86
6	منتجات مطاحن الحبوب	3.44
7	المنتجات الكيماوية الأخرى	1.28
8	المخابز	1.24
9	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى	1.07
10	الفنادق والمطاعم	0.76
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		72.63
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		27.37
مجموع الإنتاج الكلي		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى. وتباين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع منتجات المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى حيث احتل قطاع البيض والدواجن المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى بنسبة 20.26%، وجاء قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة الثانية بنسبة 18.53%، وقطاع منتجات غذائية أخرى في المرتبة الثالثة بنسبة 10.23%، أما قطاع الفنادق والمطاعم جاء في المرتبة العاشرة بنسبة 0.76%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 72.63%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 27.37%.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى



*المدخلات: تشمل نسب المستهلك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	خدمات الأعمال	19.92
2	الإنشاءات	15.13
3	صناعة الأسمدة والمبيدات	14.24
4	المنتجات النفطية المكررة	9.53
5	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى	8.78
6	المياه	5.88
7	التجارة	2.10
8	النقل البري	1.61
9	قطاع البنوك	1.34
10	الثروة الحيوانية	0.92
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		81.59
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		18.41
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية استخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع خدمات الأعمال المرتبة الأولى التي يستهلك قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية مخرجاتها بنسبة 19.92%، في حين جاء قطاع الإنشاءات في المرتبة الثانية بنسبة 15.13%، وقطاع صناعة الأسمدة والمبيدات في المرتبة الثالثة بنسبة 14.24%. وفي المقابل، جاء قطاع الثروة الحيوانية في المرتبة العاشرة بنسبة 0.92%.

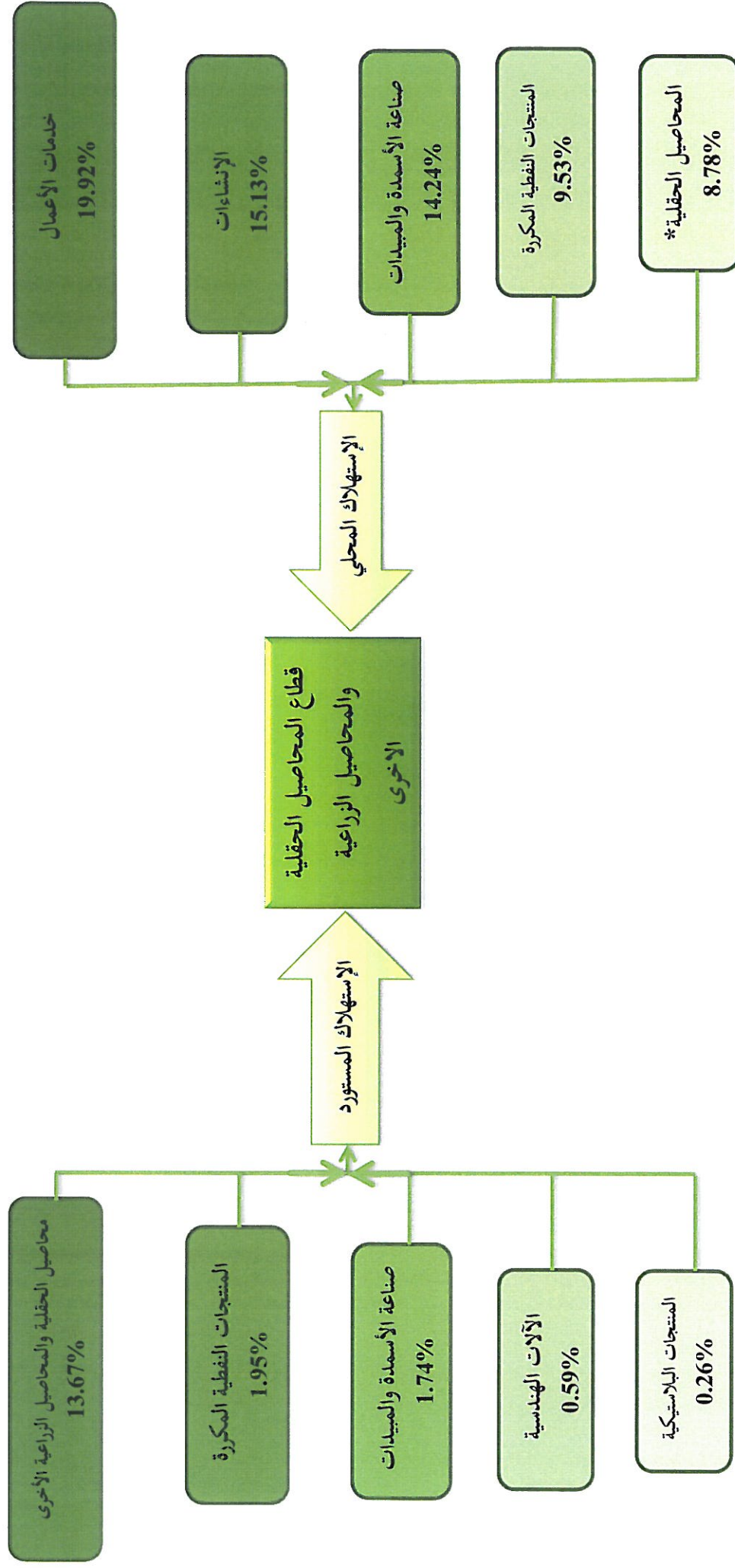
جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى	13.67
2	المنتجات النفطية المكررة	1.95
3	صناعة الأسمدة والمبيدات	1.74
4	الآلات الهندسية	0.59
5	المنتجات البلاستيكية	0.26
6	الثروة الحيوانية	0.14
7	الكهرباء	0.06
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		18.41
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		81.59
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى سبعة قطاعات اقتصادية استُخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى. وقد احتلت منتجات قطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة بنسبة 13.67%، وجاءت المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثانية بنسبة 1.95%، ومنتجات صناعة الأسمدة والمبيدات في المرتبة الثالثة بنسبة 1.74%، في المقابل جاءت منتجات قطاع الكهرباء في المرتبة السابعة بنسبة 0.06%.

الشكل (2) الاستهلاك المحلي والمستورد لقطاع المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى



*المحاصيل الحقلية والمحاصيل الزراعية الأخرى